نص رد

▪ علاء حسن

صولة العيساوي

وزير المالية القيادي في القائمة العراقية رافع العيساوي أكد تعرضه لضغوطات من قبل شخصيات سياسية متنفذة تطلب منه تسهيلات لشراء ممتلكات مسؤولي النظام السابق من منازل تقع في احياء متفرقة من العاصمة بغداد ، ومزارع في الراشدية والتاجي وابي غريب والرضوانية والمدائن .

وزير المالية ذكر انه سيكون فدائيا للدفاع عن القانون والوقوف ضد عصابات سرقة المال العام ، فأعلن بأنه يقود صولة تتطلب دعم وتأييد الآخرين ، وخصوصا من قادة الأحزاب الدينية الذي يعرفون الفارق الكبير بين الحلال والحرام والمنكر والمعروف ، وما لم يذكره الوزير العيساوي ان الكثير من هؤلاء القادة وبعد ٩ /٤ من العام ٢٠٠٣ ، فرضوا سيطرتهم على ممتلكات مسؤولي النظام السابق فضلا عن مقرات رسمية .

منازل المسؤولين السابقين لا تقع في الوشاش والجعيفر والكيارة والفناهرة ، ومواقعها في احياء راقية في العاصمة المنصور والحارثية والعرصات ، والجادرية ، ولهذا السبب هناك اكثر من مسؤول وسياسي ، وصاحب نفوذ وجاه يسيل لعابه للحصول على منزل بمساحة ١٢٠٠ متر يقع على نهر دجلة ، ونتيجة الصراع او التنافس الخفي للحصول على منزل العمر طبقا للحجم البرلماني والاستحقاق الانتخابي ، طالب بعض اعضاء لجنة النزاهة في مجلس النواب بفتح ملف ممتلكات النظام السابق الخاضعة للحجز بموجب امر الحاكم المدني بول بريمر المرقم ٨٨ ، وقوبلت مطالب النواب من اعضاء اللجنة بصمت الجهات المختصة ، وربما هناك من نصح صاحب الصوت الأعلى بكشف هذا الملف بان يحترم نفسه ويترك إثارة الملفات الكبيرة لانها ليست من اختصاصه ، وعليه ايضا ان يلتزم بأوامر وتعليمات رئيس كتلته النيابية ، ولاينسى انه وصل الى البرلمان بصوت رئيس القائمة .

الوزير العيساوي وقبل ان يخوض صولته كان الاجدر به ان يكشف اسماء الشخصيات التي وصفها بانها تريد منه الموافقة على تسجيل الممتلكات بعد شرائها ، موضحا ان بعض المسؤولين السابقين تم اطلاق سراحهم كوزير الداخلية محمود ذياب الاحمد ، والتجارة محمد مهدي صالح ، الاول يقع منزله في شارع الزيتون ويشغله قيادي في تنظيم سياسي ، وعائلة الوزير الاسبق قدمت اكثر من شكوى لاخلاء المنزل او الحصول على بدل ايجار لكنها فشلت في الحصول علي اية نتيجة لان المنزل محجوز بموجب امر بريمر .

بعض مسؤولي النظام السابق حصلوا على ممتلكاتهم بالاستيلاء عليها بالقوة او عن طريق فرض البيع بالتهديد ، وهذه الطريقة العراقية في الحصول على الممتلكات فريدة من نوعها في المنطقة ، وغير معروفة في دول الجوار الا باستثناءات قليلة جدا ، وكثيرا ما يكون القضاء هو الدليل الوحيد والأكيد في امتلاك المسؤول الحالي منزلا في الجادرية يقع على نهر دجلة ، المتبرعون بالدفاع عن الانجازات الحكومية واحدهم مسقط رأسه في الحلفاية حصل على عقار في الكرادة تقديرا لجهوده في معركة سحب الثقة عن رئيس الحكومة، من حق ابناء جميع المدن العراقية امتلاك عقارات في العاصمة بغداد ولهم كامل الحرية في ذلك ، الوزير العيساوي ، بحاجة الى من يدعمه بصولته وقبل الوقوف على خط الشروع عليه ان يكشف من يريد سرقة المال العام .

أكدت على أن يكون لهذه الشريحة مؤسستهم الخاصة

لجنة نيابية تقترح استحداث مؤسسة لضحايا الإرهاب

□ بغداد / أميمة الشمري

يعد ملف المتضررين جراء الأعمال الإرهابية والأخطاء العسكرية، ملفا شائكاً، رغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على صدور قانون تعويض المتضررين، وهو ما دفع لجنة الشهداء والسجناء السياسيين النيابية الى تبني مشروع تشكيل مؤسسة عامة بدرجة وزارة لرعاية هذه الشريحة الاجتماعية.

أحدى التفجيرات الإرهابية

وأوضح رئيس اللجنة الشيخ محمد الهنداوي، في حديث لـ"المدى"، أن لجنته أعدت مشروعا لاستحداث مؤسسة عامة تعنى بضحايا العمليات الإرهابية والأخطاء العسكرية، وتكون بدرجة وزارة. وأضاف "هذه المؤسسة وظيفتها التكفل بالضحايا وذويهم من جميع النواحي المادية، والمعنوية، والعلاجية، وغير ذلك مما تحتاجه هذه الشريحة".

وبين الهنداوي أن مسودة قانون المؤسسة تضمنت الكثير من الامتيازات المادية والمعنوية، منها منح الضحايا وذويهم مبلغ ٥٠ مليون دينار بدلا من قطعة الأرض السكنية، عازيا ذلك إلى "عدم توفر أراض كافية تسد الحاجة وإن توفرت فهي تقع ضمن أطراف مناطق بغداد".

وأشار إلى أن المسودة تضمنت أيضا رفع مبلغ التعويض من ثلاثة ملايين و٧٥٠ ألف دينار إلى عشرة ملايين دينار، وزيادة الراتب التقاعدي من ٣٤٠ ألف دينار إلى ٥٠٠ ألف دينار.

وتابع الهنداوي "المؤسسة ستتولى توفير وظائف لضحايا العمليات الإرهابية والأخطار العسكرية وذويهم وخاصة حاملي الشهادات"، مستدركا "توفير الوظائف سيشمل الجميع سواء كانوا من حملة الشهادات الدراسية أم لا".

وأفاد بأن المؤسسة ستكفل الضحايا صحيا من خلال إرسال المصابين للعلاج خارج البلاد ومعاينة المتضررين منهم، "ونطمح أن تكون هذه المؤسسة جهة رسمية تتولى المخاطبات الرسمية مع باقي الجهات سواء العراقية أو الأجنبية لتسهيل كل ما يصب في صالح الضحايا". ولفت الهنداوي إلى أن ضحايا العمليات الإرهابية والأخطاء العسكرية "ليس هناك مؤسسة رسمية تمثلهم، ومعاملاتهم أو الأمور الخاصة بهم تتوزع بين الوزارات كل حسب اختصاصها، في حين ستكون هذه المؤسسة الجهة التي بإمكانها مخاطبة الجميع".

وبشأن اللجنة المركزية المشكلة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء لتعويض المتضررين من العمليات الإرهابية والأخطاء العسكرية، وما قدمته لهذه الشريحة، وأوضح الهنداوي إن هذه اللجنة شكلت في ٢٠١٠/٣/٢٩ وباشرت عملها في شهر تموز عام ٢٠١١، "لكن بسبب قلة التخصيصات المالية وعدم حصولها على مقر محدد لم تستطع تقديم الكثير للضحايا".

وأردف الهنداوي "كما أن بعض الوزارات التي تم التنسيق معها للعمل مع اللجنة المركزية، وهي المالية والداخلية والصحة، لم ترسل موظفيها لإتمام هيكلية اللجنة".

وبخصوص مؤسسة الشهداء والسجناء السياسيين، قال الهنداوي "هذه المؤسسة خاصة بالشهداء والسجناء السياسيين في العهد المباد، في حين أن اللجنة التي نعمل على استحداثها مختصة بالضحايا ما بعد العام ٢٠٠٣".

ومضى يقول: "مؤسسة الشهداء والسجناء السياسيين لديها قانونها الخاص بها وأنظمة وضوابط، وقد قدمت هذه المؤسسة ما تم تخصيصه للشهداء والسجناء السياسيين سواء من أموال أو قطع أراض أو وظائف وغير ذلك". من جانبه، أوضح المتحدث باسم وزارة حقوق الإنسان كامل أمين لـ"المدى"، إن أعداد ضحايا العلميات الإرهابية والأخطاء العسكرية منذ العام ٢٠٠٣ ولغاية الآن يزيد على ٧٠ ألف شهيد، و٢٥٠ ألف جريح، ونحو ١٥ ألف مفقود، بحسب الإحصائيات الرسمية لوزارة الصحة واعتمادا على شهادات الوفاة، مشيرا إلى أن معظمهم من ضحايا العمليات الإرهابية.

وبين أمين "منذ عام ٢٠٠٤ بداية تأسيس وزارة حقوق الإنسان، تابعنا موضوع ضحايا العمليات الإرهابية والأخطاء العسكرية، وكانت التعويضات في حينها بحسب الأمر رقم ١٠، قليلة وشملت فقط من قتل خطأ على يد القوات الأميركية أو العراقية"، مؤكدا أن الوزارة "استمرت بمطالباتها لشمول ضحايا العمليات الإرهابية أيضا حتى صدور القرار رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٨".

ونبه أمين إلى ضرورة أن تكون هناك "جهة معينة تقوم بتوفير الخدمات وخاصة العلاجية منها، وأن تكون للضحايا وذويهم امتيازات في الوحدات السكنية وخاصة المعاقين منهم".

انضمام شبكة (أنسم) العراقية للإعلان العالمي لحرية الانترنت

□ بغداد / تحسين الزركاني

أكدت الشبكة العراقية للإعلام الاجتماعي (أنسم) انضمامها إلى الإعلان العالمي لحرية الانترنت من اجل ضمان حرية مستخدمي الانترنت في العراق.

وقال منسق عام الشبكة حيدر حمزوز لـ"المدى": إن شبكة (أنسم) كانت من أول الموقعين العراقيين على الإعلان العالمي لحرية الإنترنت، من أجل ضمان حرية مستخدمي الانترنت في العالم والعراق بالتعبير عن حريتهم وآرائهم".

وأوضح أن "الإعلان العالمي لحرية الانترنت، نص على أن سياسات الدول والأشخاص يجب أن تبنى على خمسة مبادئ أولها حرية التعبير، وعدم فرض الرقابة على الإنترنت، فضلا عن تمكين المواطنين من الوصول وتعزيز الوصول العالمي إلى الشبكات بسرعة وبأسعار معقولة".

وكانت مجموعة الأصوات العالمية (Global Voice)، التي تتخذ من هولندا مقرا لها، وتمثل مجتمعا مكونا من أكثر من ٥٠٠ مدون ومترجم حول العالم، يعملون معاً لنشر ما يكتبه المدونون، وما يذكر في وسائل الصحافة الشعبية المختلفة، مع التركيز على دعم الأصوات غير الممثلة في الإعلام الدولي، قد دعت إلى الإعلان العالمي لحرية الانترنت، الذي وقع عليه أكثر من ١٣٠٠ يمثلون شركات ومجاميع وأشخاص. وأضاف حمزوز إن "الإنترنت، كشبكة مفتوحة تتيح للجميع إمكانية الاتصال والتواصل مع بعضهم، للكتابة والقراءة والمشاهدة والتكلم والاستماع والتعلم والإبداع من ضمن الأساسيات الخمسة التي نص عليها الإعلان". وزاد أن "الإعلان نص على حماية حق الإبداع والابتكار دون الحاجة إلى الحصول على إذن، وعدم حجب التقنيات الجديدة، وعدم معاقبة المبتكرين بسبب أفعال مستخدميهم، فضلا عن حماية الخصوصية والدفاع، عن قدرة الجميع في التحكم بكيفية استخدام بياناتهم وأجهزتهم". وكانت الشبكة العراقية للإعلام الاجتماعي (أنسم) قد نظمت حملة لتعديل قانون جرائم المعلوماتية العراقي، وأقامت أول ندوة لمناقشته في مدينة الديوانية (١٨٠ كم جنوب بغداد)، شارك فيها نواب وحقوقيون وأكاديميون وناشطون خرجوا فيها بعدد من التوصيات لتعديل بعض فقرات القانون التي وصفوها بـ"الغامضة".

قرب تشكيل تحالف لمنظمات المجتمع المدني في البصرة

□ بغداد / المدى

أعلن في محافظة البصرة، أمس الأول، عن قرب تشكيل تحالف يضم معظم منظمات المجتمع المدني العاملة في المحافظة، وفيما اعتبر ناشطون مدنيون أن هذا التحالف سيسهم في تنشيط تلك المنظمات ويعزز من مكانتها، أعلن مجلس المحافظة تأييده للمشروع. وقال الناشط المدني وأحد مؤسسي التحالف جواد القطراني، في حديث أوردته وكالة "السومرية نيوز" الإخبارية: إن "التحالف الذي من المؤمل أن نعلن عن تأسيسه بعد أيام يهدف إلى لملمة شتات منظمات المجتمع المدني المحلية لتنشيطها وتعزيز مكانتها وزيادة تأثيرها".

وأضاف أن "النظام الداخلي والبيان التأسيسي للتحالف تم إعدادهما، وسيضم التحالف معظم المنظمات العاملة في المحافظة"، مشيرا إلى أن "مشروع تأسيس التحالف جاء نتيجة كثرة وتراكم معاناة المنظمات المحلية، وبعد أن رفض أصحابها مقترحاً يقضي بتشكيل هيئة تنظم وتنسق عمل منظماتهم".

وأشار القطراني إلى أن "تأسيس التحالف لا يتعارض مع القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠، لأن القانون يسمح للمنظمات المدنية بالتحالف فيما بينها وتكوين شبكات".

من جانبه، أكد نائب رئيس مجلس محافظة البصرة أحمد السليطي، إن مجلس المحافظة يبارك المشروع ويتمنى له النجاح في تحقيق أهدافه إن كان يستند على أسس واضحة تنفع سكان المحافظة.

وتابع بالقول: إن "منظمات المجتمع المدني في البصرة بعضها منظمات انتهازية يسعى أصحابها من خلالها إلى الحصول على مكاسب شخصية، فيما توجد منظمات لا تعرف كيف تحقق أهدافها، وأخرى لديها القدرة على تحقيق أهدافها لكن لا تتوفر لديها الإمكانيات والموارد، وأيضاً توجد منظمات فاعلة وتمتلك أهدافاً ورؤية واضحة".

يذكر أن محافظة البصرة، نحو ٥٩٠ كم جنوب بغداد، توجد فيها ٢٩ منظمة محلية مسجلة رسمياً، فضلاً عن ١١٠ منظمات لم تسجل بعد، ومعظم تلك المنظمات تختص بالتنمية البشرية ودعم الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان، وبخاصة المرأة والطفل، والكثير من المنظمات المحلية تعتمد في تنفيذ مشاريعها على الدعم الذي تحصل عليه أحياناً من منظمات وهيئات دولية، مثل بعض المنظمات الفرعية التابعة للأمم المتحدة.

ديالى سابع أفقر محافظة في البلاد

□ بغداد / المدى

أفادت الحكومة المحلية في ديالى، أمس السبت، بأن المحافظة تحتل المرتبة السابعة بنسبة الفقر على مستوى البلاد، مؤكدة أن البعد الأمني يمثل العامل الأبرز في زيادة أو انخفاض معدلات الفقر.

وقال مدير قسم الإعلام في إدارة ديالى تراث العزاوي، في تصريح صحفي: إن "محافظة ديالى مرت بظروف قاسية في السنوات الماضية نتيجة الاضطرابات الأمنية التي انعكس تأثيرها السلبي على مختلف القطاعات التنموية ما أسهم في تنامي ظاهرة الفقر بشكل عام في اغلب مناطق المحافظة". وأضاف أن "ديالى تحتل في الوقت الحالي المرتبة السابعة على مستوى محافظات البلاد بنسب الفقر والتي تصل إلى نحو ٣٠٪"، موضحاً أن "النسبة قاربت ٤٠٪ بين أعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٩، إلا أنها بدأت بالانخفاض التدريجي بسبب عامل الاستقرار الأمني النسبي في اغلب مناطق المحافظة".

واعتبر العزاوي أن "البعد الأمني يمثل العام الأبرز في ميزان انخفاض أو ارتفاع معدلات الفقر في المحافظة"، مشيراً إلى أن "الفقر ما يزال يمثل إطار قلق للإدارة المحلية نظراً لاستغلاله من قبل الجماعات المسلحة في خلق ديمومة لأعمال العنف والجرائم بكافة أشكالها".

وأكد العزاوي على "أهمية إيجاد خارطة طريق منظمة تهدف إلى معالجة الفقر على نحو عام في البلاد لاسيما المناطق المتضررة من جراء أعمال العنف"، مؤكداً أن "ذلك يعد خطوة مهمة باتجاه تحقيق الاستقرار الأمني والاجتماعي على نحو عام".

انخفاض نسبة الفساد المالي والإداري في دوائر الأنبار

□ بغداد /المدى

كشفت محافظة الأنبار، أمس السبت، عن انخفاض نسبة الفساد المالي والإداري في جميع دوائرها بنسبة كبيرة مقارنة بالسنوات الماضية، وفيما بينت أن ذلك جاء بعد تنفيذ ٣١٦ إجراء قانونيا وإداريا، أعربت عن ثقتها باستمرار انخفاض هذه النسبة خلال الفترة المقبلة.

ونقلت وكالة "السومرية نيوز" الإخبارية، عن محافظ الأنبار قاسم الفهداوي، قوله: إن المحافظة حققت نسبة متقدمة في جهود مكافحة الفساد، وذلك من خلال تنفيذ ٣١٦ إجراء قانونيا وإداريا لتعزيز الشفافية داخل دوائر الدولة.

وأضاف أن نائبه الفني تابع تلك الخطوات وتم اتخاذ إجراءات عملية أثمرت عن نتائج كبيرة انعكست ايجابيا على مستوى الخدمات بالمحافظة.

وأشار الفهداوي إلى أن "المحافظة تعاونت في هذا المجال مع منظمات المجتمع المدني، ومنحت الصحافة والإعلام الحرية في الانتقاد والرصد"، معربا عن ثقته بـ"استمرار انخفاض هذه النسبة خلال الفترة المقبلة، مع نجاح الجهود الخاصة بمكافحة تلك الظاهرة". وكان المتحدث باسم لجنة النزاهة النيابية جعفر الموسوي، قد أعلن، في السادس من شهر أيار الماضي، عن إحالة ملف محافظ الأنبار قاسم محمد الفهداوي إلى هيئة النزاهة بتهم فساد إداري ومالي. وأكد الموسوي في حينها أن الفهداوي ارتكب ٤٤ مخالفة قانونية، بينها تسلم ست سيارات، أربع منها مصفحة، من قبل إحدى الشركات المتعاقدة مع المحافظة، فيما رد الفهداوي على الاتهام واصفاً إياه بـ"السياسي"، معتبراً أن الموسوي "أصبح بوقا للزنابير التي تحاول إعاقة النحل العامل في الأنبار".

بسبب اقتصاره على المحاصيل الإستراتيجية

زراعة الخضروات في كربلاء تشكو قلة الدعم الحكومي

□ كربلاء / أمجد علي

صرح فلاحون ومزارعون ومسؤولون محليون في كربلاء، بعدم وجود دعم لزراعة المحاصيل الخضرية والاقتصار على دعم المحاصيل الإستراتيجية كالحنطة والشعير والذرة، مشيرين إلى ان آلاف الدونمات التي تزرع بالمحاصيل الخضرية بدأت بالتناقص.

وقال الفلاح محمد الياسري لـ"المدى"، وهو أحد مالكي الأراضي الزراعية المخصصة للمحاصيل الخضرية: "المشكلة أن المبادرة الزراعية جيدة وساهمت كثيرا بتطوير القطاع الزراعي ولكنها لا تشمل الجميع".

وأضاف "نحن نعاني من غياب الدعم كوننا نزرع محاصيل خضرية"، متسائلا "ألا يحتاج الإنسان إلى الطماطة والباذنجان والباميا أليست هذه محاصيل زراعية مهمة للإنسان".

يذكر أن محافظة كربلاء، كانت في السابق تنتشر فيها أراض زراعية مخصصة للمحاصيل الخضرية، وخاصة في أقضية ونواحي الخيرات والجدول الغربي والحر والحسينية، وفي مناطق مختلفة من الصحراء التي تعتمد على الآبار المائية في عملية الإرواء.

وكان الطريق الرابط بين كربلاء والنجف عبارة عن مربعات خضر وسط رمال تنتج أنواعا مختلفة من المحاصيل الزراعية، أشهرها محاصيل الخيار والباذنجان والطماطم ولكن هذه المربعات اختفت.

ويتهم الفلاح محسن الأسدي بعض الجهات من دون أن يسمها، بالوقوف وراء حجب الدعم عن الفلاح الذي يزرع المحاصيل الخضرية، على حد قوله.

ويشير إلى أن "آلاف الدونمات انتهى مفعولها ولم تعد تلك الأراضي تزرع في الوقت الحاضر ولا أحد يعلم لماذا"، مضيفا "اعتقد بوجود مصالح لجهات تريد احتكار الزراعة ولا تريد لغيرها أن يزرع لذلك اختفت المناطق الزراعية في طريق كربلاء النجف وغيرها بل وحتى تمت مطاردة أصحابها".

مسؤول اللجنة الزراعية في ناحية الخيرات علي وادي الكريطي، والتي تعد مناطقها من أكثر المناطق التي تزرع فيها المحاصيل الخضرية، يقول في حديثه لـ"المدى": إن في الناحية أكثر من ١٥ محصولا تتم زراعتها من دون أن تحصل على دعم من الدولة "وهذا سبب تأثيرا كبيرا على الواقع الزراعي". ويبين الكريطي "هذه المحاصيل تنقسم إلى صيفية وتزرع على مساحة تصل إلى ١٢ ألف دونم، وتشمل الخضر مثل الطماطم والباذنجان والفلفل الأخضر والباميا والماش، والمحاصيل العلفية مثل الجت والسمسم، وغيرها من محاصيل الموسم الصيفي".

محصول الخيار

وتابع بالقول: "أما المحاصيل الشتوية فهي تزرع في رقعة زراعية تبلغ تسعة آلاف دونم، وهي الجزر، والباقلاء، والخضروات المغطاة كالطماطم، والباذنجان، والثوم، والبصل الأخضر واليابس وغيرها".

ويؤكد الكريطي أنه "ليس هناك دعم لهذه المحاصيل، والدعم اقتصر فقط على المحاصيل الإستراتيجية كالحنطة، والشعير، والذرة الصفراء"، لافتا إلى أن "الفلاحين يبحثون عن دعم ونحن معهم لأن المحاصيل الخضرية لا تقل أهمية عن الحنطة والشعير".

وحذر مسؤول اللجنة الزراعية في ناحية الخيرات من أن استمرار تجاهل هذه المحاصيل سيؤدي إلى فقدان المنتج الزراعي المحلي من الأسواق، مطالبا بالاهتمام بالمحاصيل الخضرية وعدم تهميشها حفاظا على الأمن الغذائي.